

١٤. من يخالف المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من هذا الامر يعاقب بالحبس لمدة ٣ سنوات .
١٥. (١) بدون المس بصلاحيه محكمه عسكريه المحاكم المحليه مخوله للنظر في المخالفات بموجب هذا الامر .  
(ب) في هذه الماده "محكمه محليه" - كمدلوله في الامر يقانون تشكيل المحاكم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ وبالتعديلات الملتمزمه بموجب تشريعات الامن .
١٦. (١) في المخالفات بموجب هذا الامر ونظام المراقبه ، بجور اجراء المحاكمه مباشره بعد تبليغ الدعوى للمحكمه ، وبشرط ان تعدل مهله كافيه للمتهم للوصول الى المحكمه ، اذا طلب المتهم تاجيل المحكمه من اجل تعين محام له او لاحتضار شهود دفاع او لاسباب مبرره اخرى ، تعطى له مهله كافيه ، حسب الامر ، ولكن يمكن اجراء محاكمته من نهايه ٤٨ ساعه من ساعه تبليغه الدعوى .  
(ب) الدعوى للمحكمه تكون طلقا للنموذج الذي في ذيل هذا الامر وتسلم بواسطه شرطي او مراقبين عينوا بموجب الامر بشأن صلاحيات مراقبة السلع والخدمات (منطقه يهودا والسامره) (رقم ٨٨٦) ، لسنة ٥٧٤١ - ١٩٨٠ (فيما يلي - الامر بشأن صلاحيات المراقبه) .
١٧. (١) اذا ارتكب شخص مخالفه كما هو مذكور في الماده ١٤ او مخالفه ضد نظام المراقبه او اتهم بها ، يحق للمراقب بموافقة نفس الشخص اخذ منه فديه بمبلغ لا يزيد عن اعلى غرامه ممكن فرضها بسبب نفس المخالفه ، واذا عمل ذلك يوقف كل اجراء قانوني بشأن المخالفه ولكن اذا قدمت لائحة اتهام يجب عدم اخذ فديه ماليه الا اذا وافق المستشار القانوني على ذلك .  
(ب) يحق للمراقب ان يشرط الفديه الماليه باعطاء تعهد للامتناع عن ارتكاب مخالفه خلال لفته يحددها ولا تزيد عن ٣ سنوات ، التعهد يكون بمثابة كفاله لا تزيد عن الغرامه القصوى المسموح فرضها بسبب المخالفه التي قدمت وتكون بكفاله طرف ثالث او بدون كفاله ، حسبما يقرر المراقب .
١٨. تعليمات هذا الامرات لتضيف على كل تشريع او تشريع امن وتسري بالرغم مما ذكر في اي تشريع او تشريع امن آخر .
١٩. امر مراقبة السلع والخدمات (حظر رفع الاسعار والابلاغ بشأن رفع الاسعار) (يهودا والسامره) (رقم ٧٣٨) ٥٧٤٠ - ١٩٨٠ - ملغيه .
٢٠. صلاحيات وتعينات ، ملزمه او تعين حددوا في نظام المراقبه او في الامر بشأن صلاحيات المراقبه وتعتبر وكأنها حددت ايضا بشأن هذا الامر .
٢١. لا يسري هذا الامر على :  
(١) سلعه او خدمه مصدره فعليا الى خارج منطقه اخرى وللدولة اسرائيل .  
(٢) فواكه وخضروات طازجه الغير معده للصناعه .  
(٣) سلعه او خدمه زودت عمليا قبل بدء سريان هذا الامر ، لكن ثمنها لم يدفع بعد ، جزئيا او كليا .  
(٤) وعمله اجنبيه كمدلولها بالامر بشأن مراقبة العمله - (يهودا والسامره) (رقم ٩٥٢) ، ٥٧٤٤ - ١٩٨١ ما عدا الذهب .  
(٥) المجوهرات .
٢٢. بحق لرئيس الاداره المدنيه ان يصدر الانظمه بكل ما يختص لتنفيذ هذا الامر .
٢٣. يبدأ سريان هذا الامر اعتبارا من ٦ حشفاً ٥٧٤٥ (٢ تشرين ثان ١٩٨٤) .
٢٤. يطلق على هذا الامر اسم : " امر بشأن ثبوت اسعار السلع والخدمات (تعليمات مؤقته) (يهودا والسامره) (رقم ١١٢١) ٥٧٤٥ - ١٩٨٤ " .